

دول الخليج تتحدى التقلبات الاقتصادية بموازنات ضخمة

ثبات أسعار النفط يتيح لحكومات المنطقة زيادة الإنفاق في 2020



الظروف تفرض الإسراع في هيكلة الاقتصاد الخليجي

المتوسط، بشكل كبير على الزيادات المحتملة في إنتاج النفط والغاز. وتتوقع وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن تضعف الأوضاع المالية في معظم دول الخليج، خلال العامين الحالي والمقبل، ما يواصل الضغط على الموازنات العامة وميزان المدفوعات.



وقالت فيتش في بيان إن "موازنات دول الخليج ستسجل عجزاً يتراوح بين نقطة ونقطتين مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، على افتراض أن سعر خام برنت يبلغ 65 دولاراً للبرميل، مقابل 71.6 دولاراً للبرميل في العام الماضي. وتكررت الوكالة أن توقعاتها للعام الحالي تعكس انخفاض متوسط أسعار النفط وزيادة الإنفاق، كما أن أحجام الإنتاج النفطي تضغط أيضاً على العائدات. لكنها في المقابل تتوقع المزيد من التحسينات في الأرصدة الأولية غير النفطية في معظم دول الخليج خلال العام المقبل في حال ثبات أسعار النفط على ما هي عليه الآن.

ويرجع صندوق النقد الدولي تراجع إنتاج النفط بدول الخليج إلى أدنى مستوياته في أربع سنوات خلال العام الحالي، مما قد يؤثر على الإيرادات. ويرجع البعض ذلك إلى الاتفاق المعروف باسم أوبك+ بين منظمة الدول المنتجة للنفط بقيادة السعودية ومنتجين من خارجها لتقديمهم روسيا.

وكان صندوق النقد قد توقع في تقرير حديث، تراجع إنتاج النفط لدول المنطقة إلى 17.34 مليون برميل يوميا في العام 2019، ثم إلى 17.67 مليون برميل يوميا خلال العام المقبل.

وتوقع الصندوق تراجع معدل النمو إلى 0.7 بالمئة هذا العام، مقابل اثنين بالمئة في العام الماضي، بينما رجح ارتفاع معدل النمو إلى 2.5 بالمئة في العام المقبل. وبدأ تحالف أوبك+ خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا منذ مطلع 2019 حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل. وتجتمع الدول الأعضاء في تحالف أوبك بالعاصمة النمساوية فيينا في الخامس من ديسمبر لاتخاذ قرار نهائي بشأن إمكانية خفض الإنتاج بعد تراجع الأسعار في الأسابيع الأخيرة. وسيكون لتمديد خفض الإمدادات أكبر الأثر على سلطنة عمان التي تعتمد استراتيجيتها للتكيف المالي، على المدى

222.4 مليار دولار، بتراجع 9.2 بالمئة عن 244.8 مليار دولار متوقعة بالعام الحالي. ويرجع أن يرتفع عجز الموازنة إلى 50 مليار دولار، بارتفاع سنوي بنحو 42.7 بالمئة عن المقدر بالعام الحالي والبالغ 35 مليار دولار.

وفي الإمارات تم اعتماد موازنة العام المقبل بلا عجز، وهي الأكبر في تاريخ البلاد، بنفقات 16.6 مليار دولار، مقابل تقديرات عند حوالي 16.4 مليار دولار بالعام الحالي.

وسيتم تخصيص ثلث الموازنة لقطاع التنمية الاجتماعية، وثلث للشؤون الحكومية والباقي للبنية التحتية والموارد الاقتصادية والمنافع المعيشية. وكانت البحرين أقرت مشروع موازنة للعام المقبل الحالي والمقبل، والتي تتوقع المزيد من الانخفاض في العجز ليصل إلى 1.63 مليار دولار بحلول 2020 في إطار برنامج إصلاح مالي. ويعتقد الخبير الاقتصادي محمد العون أن تراجع إيرادات النفط يحد من قدرة دول الخليج على تمويل مشاريع البنية التحتية. وأشار إلى أن الإمارات قد تستفيد من تنظيم معرض إكسبو دبي 2020، بينما قد تواجه قطر مشكلة خاصة على مستوى القطاعات غير النفطية رغم أنها تعول كثيرا على الإنفاق على مشروعات كأس العالم 2022.

تؤكد توقعات الخبراء على أن دول منطقة الخليج تواجه مشكلة في طي مرحلة العجز الاقتصادي رغم التفاوت في تقييم الأمر، وأن موازناتها لا تزال تحتاج إلى الكثير من الجهد للوصول إلى نقطة التوازن، باستثناء الإمارات، بسبب الاختلالات الكبيرة التي شهدتها منذ انحدار أسعار النفط في عام 2014.

الرياض - تتاهب دول الخليج لاستقبال العام 2020 بموازنات ضخمة في ظل تحديات اقتصادية وجيوسياسية صعبة تواجه دول المنطقة التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للإيرادات.

ورغم تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، ساهمت في معالجة مشاكل الموازنة بسبب طفيف، لكن العامل الحاسم وفق المحللين هو الإصلاحات الاقتصادية، التي تضمنت خفض الدعم الحكومي وفرض بعض الضرائب والرسوم لزيادة إيرادات الموازنة.

وتشير البيانات إلى أن موازنات دول الخليج ابتعدت قليلا عن تحقيق التوازن وانتقلت إلى تحقيق فائض للمرة الأولى في الإمارات تم اعتماد موازنة العام المقبل بلا عجز، وهي الأكبر في تاريخ البلاد، بنفقات 16.6 مليار دولار، مقابل تقديرات عند حوالي 16.4 مليار دولار بالعام الحالي.

ويقول الخبير محمد رمضان إن انخفاض أسعار النفط من أبرز المخاطر التي تواجه ميزانيات دول الخليج لاسيما وأنها المصدر الرئيس للإيرادات العامة، فضلا عن التكلفة الكبيرة لأي تصعيد عسكري وخطوط التنمية لا تحقق العوائد الكافية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى رمضان تأكيد أن التنمية في دول المنطقة مرتبطة مباشرة بالإنفاق الحكومي، لذلك هناك مستويات مرتفعة من الإنفاق رغم تراجع أسعار النفط.

وأشار إلى أن الإنفاق على البنية التحتية وتمويل خطط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها تعزيز الإيرادات وخفض النفقات مستقبلا.

وكانت السعودية أعلنت نهاية أكتوبر الماضي عن ثاني أضخم موازنة في تاريخها للعام المقبل. وقدرت وزارة المالية السعودية حجم النفقات بنحو 272.3 مليار دولار، من توقعات بنحو 280.4 مليار دولار بنهاية هذا العام. وتبلغ الإيرادات المتوقعة لكبير منتج للنفط في العالم في العام المقبل نحو

الصندوقان السياديان أبوظبي والكويت يستثمران في اكتتاب أرامكو

تلقت السعودية دعما كبيرا من جيرانها في منطقة الخليج في مسار طرح أسهم أرامكو بعد أن ظهرت بوادر جديده من صندوقي أبوظبي والكويت للاستثمار في الشركة النفطية العملاقة، في خطوة يقول خبراء إنهما سيكونان على الأرجح أحد أبرز المساهمين فيها.

في حملة الترويج لطرح عام أولي لأسهم الشركة.

وتعد اجتماعات المستثمرين هي الأولى التي تعقدتها أرامكو خارج السعودية منذ أن أعلنت الشركة الأكثر ربحية في العالم في وقت سابق من هذا الشهر أنها ستبيع 1.5 بالمئة من أسهمها. ويقول محللون إن جذب مستثمرين أجانب إلى المشاركة في طرح العام الأولي الذي يتم في السوق المحلية، سيخفف من الضغوط على الرياض بعد أن اضطرت إلى التخلي عن طرح أسهم أرامكو في الأسواق الدولية.

والغت أرامكو جولات ترويجية لإدراجها خارج منطقة الخليج في ظل غياب الاهتمام من مؤسسات استثمار أجنبية إذ يرى الكثير منها أن تقييم أرامكو باهظ في ظل القلق إزاء مسائل تتعلق بالسياسة والحكومة والبيئة.

وحين أعلنت أرامكو عن خطط طرح في عام 2016، كان يُنظر إلى الإدراج الدولي كأحد العناصر الأساسية، وهو ما أثار اهتمام بورصات عديدة من نيويورك مروراً بلندن وصولاً إلى سنغافورة.

ويدير صندوقان أبوظبي والكويت معا أصولا بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1.3 تريليون دولار بحسب معهد صناديق الثروة السيادية.

ويرأس جهاز أبوظبي الذي تُقدر أصوله بنحو 700 مليار دولار، رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بينما يتولى نيابته ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وكانت أرامكو تأمل في مشاركة صناديق الثروة السيادية العالمية الكبرى في طرح العام، بما في ذلك صناديق الثروة الصينية، لكنها لم تلتزم أي التزام مؤكد من هذه الصناديق حتى الآن.

وتتوقع الشركة أن يغطي المستثمرون الأفراد ثلث الطرح على الأقل وأمامهم حتى 28 نوفمبر الجاري للاكتتاب، بينما يُغلق الطرح الخاص بالمؤسسات في الرابع من ديسمبر المقبل. وأعلنت شركة سامبا المالية للأصول وإدارة الاستثمار (سامبا كابيتال)، بصفتها مدير الاكتتاب، أن حجم اكتتاب المستثمرين الأفراد في الطرح بلغ الثلاثاء الماضي حوالي 7.21 مليار دولار.

يذكر أن القيمة المعلنة لأرامكو هي أقل من الهدف عند تريليوني دولار، الذي يسعى إليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، حيث جعل طرح الشركة حجر الزاوية لمسعاها الطموح لتنويع اقتصاد البلد الخليجي بعيدا عن عوائد النفط.

أبوظبي - كشفت مصادر مطلعة الأربعاء أن الصندوقين السياديين في أبوظبي والكويت يعززان الاستثمار في الطرح العام الأولي لشركة أرامكو النفطية السعودية العملاقة.

وتعول الرياض بشكل أساسي على مستثمرين من داخل البلاد ومن دول الخليج لجمع ما يصل إلى 25.6 مليار دولار بعد أن تم تحديد قيمة أرامكو في السوق عند حوالي 1.7 تريليون دولار.

وقالت خمسة مصادر لوكالة رويترز إن جهاز أبوظبي للاستثمار يدرس استثمار ما لا يقل عن مليار دولار في الطرح العام الأولي لأرامكو. وبينما أكد مصدران أن جهاز أبوظبي يدرس استثمار ما لا يقل عن مليار دولار، ذكر مصدران آخران أن حجم الاستثمار يتراوح بين حوالي 1.5 وملياري دولار.

وذكر أحد تلك المصادر أن القرار النهائي بشأن حجم الاستثمار يتطلب موافقة مجلس إدارة الجهاز، في الوقت الذي تشير فيه المعلومات إلى أنه في حال تأكد ذلك فسيكون المبلغ أكبر مساهمة من المؤسسات التي تدخل الاكتتاب حتى الآن.

2
مليار دولار سيستثمرها جهاز
أبوظبي في أرامكو، فيما لم
يتضح حجم الاستثمار الكويتي

وكانت وكالة بلومبرغ قد نقلت عن مصادر مطلعة قولها إن إمارة أبوظبي تعززم استثمار ما يصل إلى 1.5 مليار دولار في الطرح العام الأولي لأسهم أرامكو، الذي بدأ يوم 17 نوفمبر الحالي. وقال مصدران لرويترز إن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تخطط للاستثمار في الطرح العام الأولي لأرامكو السعودية. ولم يتضح على الفور حجم الاستثمار.

وتسعى أرامكو إلى استقطاب مستثمر استراتيجي للمشاركة في الطرح الذي قد يكون الأكبر في العالم إذا تجاوز حدود 25 مليار دولار.

وزار مسؤولون تنفيذيون من أرامكو مطلع الأسبوع الجاري الإمارات والكويت اللتين تربطهما علاقات سياسية قوية مع الرياض لبحث المشاركة في الطرح. وكان مسؤولو أرامكو قد التقوا قبل ذلك مع مستثمرين في دبي الأحد الماضي

مان سيتي يعزز تربعه على عرش الأندية الأعلى قيمة

شراكة جديدة لمجموعة سيتي لكرة القدم مع سيلفر لايك الأميركية ترفع قيمتها إلى 5 مليارات دولار

ححص ملكية في إطار صفقة سيلفر لايك الأميركية. وأكدت أن مجموعة أبوظبي المتحدة للتنمية والاستثمار ستظل صاحبة حصة الأغلبية في مجموعة سيتي لكرة القدم. وتعززم مجموعة سيتي استخدام الأموال للاستثمار أكثر في النواحي التكنولوجية والبنية التحتية.

ويأتي هذا الإعلان بعد نحو أسبوع من إعلان النادي الإنكليزي الشمالي عن ارتفاع إيراداته إلى 535 مليون جنيه إسترليني (692 مليون دولار)، ليحقق أرباحا للعام الخامس على التوالي. وادت النتائج التي حققها الفريق في السنوات الخمس الماضية، بما فيها 4 القاب في الدوري الممتاز في السنوات الثماني الأخيرة وتأهل دائم إلى دوري أبطال أوروبا، إلى طفرة في الإيرادات التجارية وفي عائدات البث التلفزيوني. ورغم أن سيتي كان بطل إنكلترا في 1968، فإن المنافس مانشستر يونايتد الذي يظلاله على النادي، بل وتجرع كأس الهبوط إلى دوري الدرجة الثالثة لكرة القدم في 1998. وخلال عقدين، انطلق سريعا للأمام، وكان المال هو كلمة السر.

وتكرت مجموعة سيتي، التي تملك أيضا أو تشارك في ملكية نيويورك سيتي وميلبورن سيتي ويوكوهاما أف. مارينوس الياباني وكلوب اتلتيكو توركي في أوروبا وجيرونا في إسبانيا وسيتشوان جيونيو في الصين، أن المساهمين الحاليين لن يبيع أي منهم إطلاق سوق الأوراق المالية.



صناعة الرياضة استثمار أكثر من مربح

وقال خلدون المبارك رئيس مجموعة سيتي لكرة القدم إن "سيلفر لايك شركة عالية رائدة في الاستثمار بالتكنولوجيا، ونحن سعداء باستثماراتهم في المجموعة وفرص تحقيق مزيد من النمو الذي تجلبه الشراكة معهم".

ويعد المساهم الرئيسي في المجموعة الشيخ منصور بن زايد آل نهيان بنسبة تقدر بنحو 77 بالمئة، علما أنه استحوذ على النادي الإنكليزي في 2008 من رجل الأعمال التايواني تاسين شيناواترا. وقال إيجون دوربان العضو المنتدب لسيلفر لايك، والذي من المقرر أن ينضم لمجلس إدارة مجموعة سيتي، إن الصفقة "ستساعد في دفع المرحلة المقبلة من نمو مجموعة سيتي في سوق الرياضات المتميزة ومحتوى الترفيه سريعة النمو". وساعدت سيلفر لايك، ومقرها مينلو بارك في كاليفورنيا، مايكل ديل على تحويل شركة صناعة أجهزة الكمبيوتر، التي أسسها، إلى شركة خاصة في 2013. كما استثمرت في عملاق التجارة الإلكترونية الصيني علي بابا، وبيروكوم الأميركية لصناعة الرقائق، ووكالة أي.أم.جي العالمية للمواهب الرياضية.

وتمكن مانشستر سيتي الإنكليزي من تعزيز تربعه على عرش الأندية الأعلى قيمة سوقية في العالم بعد أن أبرمت مجموعة سيتي لكرة القدم الأربعة صفقة مع شركة سيلفر لايك الأميركية، اعتبرها محللون من بين الأكبر في تاريخ الكيانات التي تستثمر في مجال الرياضة.

وقالت الشركتان في بيان إن "سيلفر لايك ستشتري أكثر قليلا من عشرة بالمئة من مجموعة سيتي لكرة القدم المملوكة لنادي المان سيتي حامل لقب الدوري الإنكليزي الممتاز وقرق في الولايات المتحدة وأستراليا والصين".

خلدون المبارك
انضمام سيلفر لايك
سيضاعف من فرص
نمو مجموعة سيتي

ارتفعت قيمة الشركة المملوكة لنادي مانشستر سيتي الإنكليزي لكرة القدم الأربعة عقب الإعلان عن استثمار جديد مع شركة سيلفر لايك الأميركية، لتصل إلى نحو خمسة مليارات دولار.

واعتبر محللون في مجال الرياضة أن وصول المجموعة، وهي شركة قابضة إماراتية صينية تأسست عام 2014 للإشراف على إنشاء وإدارة مجموعة من أندية كرة القدم، إلى هذا المبلغ يعد رقما قياسيا لمجموعة رياضية على مستوى العالم.

وتكرت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية أن المجموعة المملوكة لنادي مان سيتي، باع حصة بقيمة نصف مليار دولار لسيلفر لايك للاستثمار المباشر، مما يجعلها مجموعة كرة القدم الأعلى قيمة في العالم.